الباب الأول

ـ نحو نموذج نظرى للخصوصية التاريخية للمجتمع المصرى ـ

الفصـــل الأول : الصفوة كمفهوم محورى فى التحليل السوسيولوجى ٠

الفصـــل الثانى : جماعات الصفوة فى العالم الثالث : الاتجاه الوظيفى التعددى

الفصـــل الثالث : جماعات الصفوة فى العالم الثالث : نظرية مجتمع الموزايكا التعـــددى ٠

الفصـــل الرابع : جماعات الصفوة فى العالم الثالث : نظرية التبعية ٠

الفصل الخامس : جماعات الصفوة فى ضوء الخصوصية التاريخية للمجتمع المصرى : نحو نموذج نظرى ٠

الفصل الأول

الصفوة كمفهوم محورى فى التحليل السوسيولوجى

مقدمـــــة :

أحاول فى هذا الفصل أن أستعرض اتجاهات التنظير حول مفهوم الصفوة كما ظهر فى تراث علم الاجتماع الذى يهتم بتحليـــل الأبنية الاجتماعيـــة للمجتمعات الرأسمالية الغربية أو المجتمعات المتقدمة بصفة عامة • ويمثل هذا التحليل ضرورة ملحة ، من حيث أنه يقدم لنا رؤية شاملة وعامة قبل أن ندخل فى تحليل بناء الصفوة فى مجتمعات العالم الثالث بعامة ، وفى المجتمعات الريفية من هذا العالم بصفة خاصة • ولكن قد يتبادر الى الذهن هنا تساؤل عن جدوى مثل هذا التحليل النظرى طالما أنه ينصب على مجتمعات متقدمة مغايرة فى طبيعتها وابنيتها عن مجتمعات العالم الثالث • ومع التسليم بأن مثل هذا التساؤل له ما يبرره ، فان الرؤية العامة لهذا البحث ، والأسلوب المنهجى الذى يتبعه فى التحليل النظرى ، قد فرضا ضرورة تقديم تحليل من هذا النوع فى صدر التحليل النظرى الذى نقدمه فى هذا الجزء من الدراسة • ويمكن أن أورد فيما يلى بعضا من المبررات التى أملت أهمية وجود هذا الفصل فى موقـــع الصـــدارة :

١ ـ قد يثار اعتراض اساسى مؤداه أن مفهوم الصفوة من المفهومات ذات الطابع الأيديولوجى الواضح ، وأن الاهتمام به قد يؤدى بنا الى تجاوز مفاهيم أكثر أهمية كمفهوم الطبقة على سبيل المثال • غير أن استعراضا للجدل الذى دار حول هذا المفهوم واستخداماته العديدة ـ وهى المهمة المنوطة بهذا الفصل ـ يوضح أن مفهوم الصفوة قد أصـــبح مفهوما محوريا فى التحليل السوسيولوجى ، وأن استخداماته لاتقتصـر على

اتجاه فكرى واحد • هذا فضلا عن أن الكثير من التحليلات المحدثة قد حققت قدرا كبيرا من الكفاءة فى الربط بين مفهوم الصفوة ومفهوم الطبقة بحيث أصبح كل منهما على نفس القدر من الأهمية فى دراسة البنـــاء الاجتماعى بصفة عامة ، والبناء السياسى بصفة خاصة •

٢ ـ ان اهتمام علماء الاجتماع بجماعات الصفوة فى البلدان النامية ، سواء فى تكويناتها القومية أو المحلية ، قد تطور ـ بشكل أو بآخر ـ من خلال التراث النظرى الذى ظهر أساسا فى البلـــدان الأوربية والأمريكيـــة الشمالية • ومن الطبيعى أن يركز هذا الاهتمام على بعض الاتجاهات النظرية دون الاتجاهات الأخرى ، وأن يعكس فى نفس الوقت التناقض أو الاتفاق بين هذه الاتجاهات • وبناء على ذلك • فان حديثا عاما عن مفهوم الصفوة فى التراث النظرى الذى اهتم بمجتمعات العالم المتقدم سوف يكون نقطة البداية لرؤية مدى امتداد التحليلات التى ظهرت فى هذا التراث الى مجتمعات العالم الثالث ، ومدى التشابه والاختلاف بين هذين النوعين من التحليل •

٣ ـ اذا كان الهدف الأساسى لهذا التحليل النظرى هو اكتساب مزيد من الوضوح النظرى والمنهجى فى سعينا نحو صياغة فروض نظرية قادرة على تفسير الطابع الخاص للبناء الاجتماعى للمجتمع المصرى بصفة عامة ، ولبناء القرية الاجتماعى والسياسى بصفة خاصة ، فان القضايا النظرية والمنهجية التى ستثار فى هذا الفصل سوف تسهم ـ ولا شك ـ فى تحقيق جانب من هذا الوضوح النظرى ، وان كان هذا لا يعنى التسليم بصحتها على الاطلاق • هذا فضلا عن أن الجوانب النظرية والمنهجية التى لم تبرز فى التحليل الذى ارتبط بالعالم الثالث ، سوف يتم ابراز بعض منها فى الفروض التى سوف تصاغ فى نهاية التحليل النظرى ، ولا شك أن الجوانب التى سيتم ابرازها هى تلك الجوانب التى قد نكتشف أنها ذات دلالة فيما يتعلق بخصوصية المجتمـــع الذى ندرســـه •

وتبقى مشكلة أخرى تتصل بأسلوب عرض الآراء المختلفة التى يسعى

هذا الفصل الى ابرازها • ويظهر هنا موقف الاختيار بين أسلوب العرض التاريخى ، وأسلوب العرض الذى يبرز آراء علماء مختلفين ، وأخيرا اسلوب العرض الذى يميز بين اتجاهات مختلفة • غير اننى سوف أحـــاول أن أستفيد من كل هذه الأساليب الثلاثة ، فأعرض لاتجاهات مختلفة ، مـــع مراعاة سياقها التاريخى ، وابراز آراء العلماء داخلها • وقد نجد فى بعض الأحيان أن اتجاها معينا يرتبط بعالم معين • كما أن الالتزام بالســـياق التاريخى للآراء المختلفة سوف لا يتحقق الا بالنسبة للآراء التى تندرج تحت اتجاه عام واحد ، أو تقدم تنويعات متعددة على فكرة واحدة • وعلى أية حال فان العرض سوف يلتزم بتحقيق الهدف الرئيسى من وراء هذا الفصل ـ وهو ابراز مظاهر الخلاف والجدل حول استخدام مفهوم الصفوة ، وصياغات هذا المفهوم المتعددة فى التراث الغربى ـ ومن ثم فان هذا الهدف قد يفرض علينا أحيانا ألا نلتزم بقاعدة معينة فى العرض طالما أن ذلك يحقق الأهداف المنشودة من وراء هذا التحليل •

وسوف يحاول هذا الفصل أن يركز فى البداية على تقديم صـــورة عابرة لكلاسيكيات نظرية الصفوة ، من حيث ان هذه الرؤى الكلاسيكية هى التى وضعت الأساس الذى شكل تطور مفهوم الصفوة فيما بعد • وينصب الاهتمام بعد ذلك على الاتجاهات التى تفرعت من هذه البدايات الكلاسيكية سواء تلك التى حاولت أن تربط مفهوم الصفوة بمفهوم الطبقة ، أو التى تعارض كلا المفهومين ، أو التى تقدم صياغة لاتركز على مفهوم الصفوة ، بقدر ما تركز على اشكال الصراع بين الجماعات السياسية ، والتى تولدها ممارسة القوة ، بحيث تظهر أمامنا فى النهاية صورة عامة عن الاتجاهات المختلفة فى دراسة جماعات الصفوة وبناء القوة فى المجتمعات الغربية الحديثة، وبحيث يظهر أمامنا ـ أيضا ـ الى اى مدى اصبح مفهوم الصفوة مفهوما محوريا فى تحليل بناء القوة والبناء السياسى فى المجتمع • وبهذا يضـــم الفصل الفقرات التالية :

أولا : الرؤية الكلاسيكية ونقطة البداية •

ثانيا : الالتقاء بين مفهومى الصفوة والطبقة •

ثالثا : التعددية ومحاولة التخلى عن مفهوم الصفوة ٠

رابعا : نقد التعددية : الوجهان الثانى والثالث للقوة ٠

وسوف أحاول ألا أدخل فى حوار نقدى مع هذه الاتجاهات ، الا فى حدود ما يقتضيه العرض ٠ وذلك لأن الذى يهمنا أساسا هو نقد امتدادات هذه الاتجاهات الى تحليل البناء السياسى فى مجتمعات العالم الثالث ٠ هذا فضلا عن أن هذه الاتجاهات نفسها قد دخلت فى حوار نقدى بعضها مع البعض الآخر بحيث ظهر كل منها تقريبا على أساس نقدى لاتجاه آخر ٠

أولا : الرؤية الكلاسيكية ونقطة البداية :

يؤكد الباحثون على أن نظرية الصفوة قد ظهرت ـ فى صورتها الكلاسيكية ـ كرد فعل لنظرية ماركس عن الطبقة الحاكمة (١) ٠ ولقد كان رد الفعل هذا مدفوعا بالبحث عن أساس جديد لمصدر التحكم السياسى فى المجتمع والذى عزاه ماركس الى الظروف الاقتصادية وعلاقتها بالبنية السياسية فى المجتمع الرأسمالى ٠ فالطبقة الحاكمة عند ماركس تستند الى أساس اقتصادى يمكنها من التحكم فى مصادر القوة السياسية فى المجتمع ، فضلا عن التحكم فى المصادر الأيديولوجية والثقافية والقانونية التى تمكنها من تجديد المجتمع الرأسمالى بشكل مستمر ٠ واعتقد ماركس أن هذا التفسير يمثل تفسيرا علميا للمجتمع وبنائه السياسى ، وذلك لأنه يوضح الأسس الموضوعية التى يقوم عليها التحكم السياسى والاجتماعى فى المجتمع الرأسمالى ٠ والحق أن نظرية الصفوة الكلاسيكية لاتعد فقط محاولة للبحث عن أساس غير اقتصادى للتحكم السياسى ، وانما تمثل أيضا ادعاء بتقديم

---

(١) السيد الحسينى ، مقدمة الترجمة العربية لكتاب **الصفوة والمجتمع**، تأليف بوتومور ترجمة محمد الجوهرى وزملائه ، الطبعة الثانية ، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٦ ٠

وانظر أيضا :

R. Aron, «Social Structure and the Ruling Class» in B.J.S., Vol. 1, Nos, 1—2, 1950.

نظرية أكثر علمية عن طبيعة المجتمع وبنائه السياسى • فقد اعتقد علماء الصفوة الكلاسيكيون أن بامكانهم المساهمة فى تكوين علم سياسى موضوعى ومحايد بعيد عن أى تضمينات أخلاقية • بل انهم اعتقدوا أكثر من هذا أن أعمالهم تنتهج نهجا موضوعيا على غرار العلوم الطبيعية (٢) • ومن هذا المنطلق جاء هجومهم على الماركسية ، ذلك الهجوم الذى تركز حول ثلاث نقاط أساسية : الأولى : القول بأن نظرية ماركس عن الطبقة الحاكمة ما هى الا أيديولوجية مرحلية للطبقة العاملة وليست نظرية علمية بحال ، والثانية : رفضهم لتنبؤ ماركس عن مستقبل المجتمع اللاطبقى ، والثالثة : تحديهم لوجهة النظر الماركسية القائلة بأن الاقتصاد وليس السياسة هو القوة المحركة لمجرى التاريخ (٣) •

وكان البديل الذى طرحه كل من باريتو وموسكا وميشيلز هو نظرية تدور حول مفهوم « الصفوة » (٤) ـ الذى حاولوا من خلاله أن يجردوا

---

(٢) اهتم باريتو فى هذا الصدد بما أسماه الأسس المنهجية للعلوم الطبيعية ، وأعلن أن اتجاهه العلمى لا يرتبط بأى أحكام أخلاقية ، كما صدر موسكا Mosca كتاب « الطبقة الحاكمة » بالحديث عن النجاح الذى حققته العلوم الطبيعية فى تطوير مناهجها ، والفشل الذريع الذى وقعت فيه مناهج العلوم الاجتماعية ، كما ذهب ميشيلز الى أن « القانون الحديدى للأوليجاركية» قد تمت صياغته بناء على حقائق واقعية • انظر :

G. Parry, **Political Elites**, George Allen and Unwin LTD, London, 1971. . 22.

(3) Ibid., pp. 20—22.

(٤) اشتق مفهوم الصفوة من الفعل اللاتينى eligere ويعنى « يختار » وتشير كلمة الصفوة elite فى استخدامها العادى الى العنصر المختار من ثقافة أو جماعة عمر أو الافراد الذين يشغلون أوضاعا عليا • وكان المفهوم ينطبق فى البداية على اختيار السلع ، بحيث يشير الى أجودها • وفى القرن الثامن عشر وسع الفرنسيون من استخدام المفهوم بحيث أصبح يشير الى مجالات أخرى غير السلع • وعندما استخدم المفهوم فى العلوم الاجتماعية تغير مدلوله بحيث أصبحت كلمة elite تشير الى السمو أو رفعة المكان eminance بدلا من أجود السلع ، وهنا أصبح المدلول العام للكلمة يشير الى أى جماعة من الناس تشغل مكانا مرموقا فى المجتمع •
انظر : =

مفهوم « الطبقة الحاكمة » من كل مضامينه الاقتصادية ، او معظمها على الاقل ، وأن يقدموا نظرية علمية فى تفسير المجتمعات • ولا يتسع المكان هنا للخوض فى تفاصيل آراء علماء الصفوة الأوائل ، غير اننى سوف أشير الى هذه الآراء فى عجالة ، بغرض استجلاء مظاهر الخلاف بين صياغاتهم النظرية والصياغة الماركسية ، بحيث نستطيع أن نفهم بعد ذلك كيف حدد هذا الخلاف ـ الذى بدا ظاهريا على الاقل ـ المسلك الذى سارت فيه اتجاهات التنظير حول مفهوم الصفوة ، بل اننا ربما نتساءل عن مدى وجود هذا الخلاف أصلا •

١ ـ يمثل المجتمع عند باريتو نسقا فى حالة توازن • وهو يتكون من جماع الرواسب ، والمشتقات ، والمصالح ، والرغبات التى تتجمع فى نمطين للفعل : الفعل المنطقى والفعل غير المنطقى (٥) • ولا يمثل الفعل المنطقى عند باريتو سوى مقولة تصنيفية ، فهو نمط مثالى غير موجود فى الواقع • فالافعال الواقعية ما هى الا تنويعات من الأفعال غير المنطقية ، وهذا هو السبب فى أن هذا النمط من الفعل (النمط غير المنطقى) هو الذى حاز اهتمام باريتو • وتتبدى الافعال غير المنطقية فيما أسماه باريتو الرواسب والمشتقات•والرواسب هى العناصر الثابتة للنظريات غير العلمية التى تصاحب الفعل غير المنطقى،بينما تعبر المشتقات عن العناصر المتغيرة لهذه النظريات(٦)• وقسم باريتو الرواسب الى ستة أنواع أهمها راسبى التكامل واستمرار

= S. Keller, **Beyond the Ruling Class : Strategic Elites in Modern Society,** Random House, New York, 1963, p. 25.

(٥) V. Pareto, «On the Equilibrium of the Social System» in T. Parsons and others (eds.) **Theories of Society,** The Fre Press, New York, 1965, p. 1289.

(٦) T. Parsons, **Structure of Social Action,** The Free Press, New York, 1937, 4th printing, 1966, p. 201.

الجماعات (٧) • ويرتبط بالراسب الأول ميل نحو تحقيق الغايات بالمهارة والحصافة والقدرة على التجديد والابداع ، أما الراسب الثـــانى فيرتبط بالميل نحو التصلب والرغبة فى الدخول فى صراع مفتوح • ويرتبط بناء الصفوة فى المجتمع بهذين الراسبين • فالمجتمع عند باريتو ينقســـم الى شريحتين : الشريحة الدنيا أو الراق الأدنى Lower stratum وهو مايطلق عليـــه اللاصـفوة non-elite ، والـــراق الأعلى او الشـــريحة العليـــا Upper stratum ، ويضم الصفوة التى تنقسم بدورها الى شـــقين : صفوة حاكمة ، وصفوة غير حاكمة (٨) •

وتميل الصفوة الحاكمة الى الحصـــول على القوة والمحـافظة عليها ، ووسيلتها الى ذلك اما العنف أو الخداع • فالجماعة التى يؤثر فى سلوكها راسب استمرار الجماعات ودوامها تميل الى استخدام العنف ، ـ اما الجماعة التى يؤثر فى سلوكها راسب التكامل فانها تميل الى استخدام الخداع والحيلة• ويتشكل الصراع السياسى فى المجتمع من خلال الصراع بين هاتين الجماعتين من الصفوة (جماعة الأسود وجماعة الثعالب) • ولا تتربع أى من هاتين الجماعتين على عرش السلطة الى الأبد • فكل ارستقراطية زائلة لا محالة • فالجماعة التى تحكم لابد وأن يأتى عليها يوم تفقد فيه قوة الراسب الذى أوصلها الى السلطة والتأثير ، فى الوقت الذى تكون فيه الجماعة غيـــر الحاكمة ساعية الى تقوية الراسب الذى يمكنها من أخذ زمام الامور من الجماعة الآيلة للسقوط ، تلك التى تبدأ من جديد فى السعى نحو الحصـــول على مواقع السلطة والتأثير مرة اخرى • وهكذا تبدأ دورة ودورات للصفوة •

---

(٧) الرواسب الأربعة الأخرى هى : راسب الالفة الاجتماعية ، وراسب النشاط وراسب التكامل الشخصى ، وراسب الجنس « انظـــر : بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، **مرجع سابق** ، ص ٦٨ •

(٨) V. Pareto, «The Circulation of Elites», reprinted in Parsons and others (eds.) **op. cit.**, p. 552.

وتضم الصفوة غير الحاكمة الذين يحصلون على معدلات عليا فى مجال النشاط ولكنهم لا يشاركون فى النشاط السياسى كنجوم السينما والكرة على سبيل المثال •

ولا شك أن دورة الصفوة هذه وما يرتبط بها من تحليل لصراع الرواسب ترتبط بفكرة التوازن التى انطلق منها باريتو • فالخداع والعنف يمثلان ـ وكما يذهب تالكوت بارسونز ـ قوتين خفيتين تعملان على الحفاظ على حالة التوازن داخل النسق (٩) •

ويتضح من هذه النظرة السريعة على أفكار باريتو أن الأساس الذى تقوم عليه الصفوة الحاكمة ـ وهى الجماعة التى تمتلك مواقـــع السلطة والتأثير فى أى مجتمع ـ هو أساس سيكولوجى • فالجماعة الحاكمة لهـــا خصائص ثابتة عبر التاريخ ، تنبع أساسا من ضروب الفعل غير المنطقى المتجسدة فى راسبى التكامل واستمرار الجماعات ودوامها • بمعنى آخـــر فان الصفوة هى الجماعة التى لها من الخصائص النفسية ما يمكنها من السيطرة على مواقع السلطة والتأثير • ولا شك أن هذه الصياغة تختلف مع الصياغة الماركسية عن الطبقة الحاكمة على طول الخط • ولكن اذا كان السلوك القائم على الرواسب والمشتقات (وهو الذى يميز سلوك الصفوة ضمن أفراد المجتمع) يمثل نمطا واقعيا للفعل ، ربما يكون غير مرغوب فيه طالما أن هناك نمطا مثاليا هو الفعل المنطقى ، واذا كان التوازن القائم فى المجتمع لا يؤدى الا الى استمرار تحكم الصفوة (بشقيها) مع عزلة الجماهير عزلة تامة ، أقول اذا كان الأمر كذلك الا يمكن أن يكون هناك مجال للالتقاء بين باريتو وماركس على مابينهما من خلاف ؟ سوف أترك اجابة هـــذا الى أن نلقى نظرة على آراء موسكا وميشيلز •

٢ ـ ويتفق موسكا مع باريتو على فكرة استحواذ جماعة بعينها على زمام القوة فى المجتمع ، غير أنه يختلف معه على الأسس التى تمكن هـــذه الجماعة من السيطرة على مقاليد الأمور ، بل ان موسكا يستخدم مفاهيم تغاير المفاهيم التى استخدمها باريتو وان كانت تتفق معها فى المضمون • فهو يصف الجمـــاعة المسـيطرة بأنها طبقة حاكمة Ruling class ، غير أن طابع هذه الجماعة والأساس الذى تقوم عليه يجعلها أقرب الى الصفوة

---

(٩) T. Parsons, 1937, op. cit., pp. 28–81.

منها الى الطبقة الحاكمة بالمفهوم الماركسى • فالطبقة الحاكمة عند موسكا تشير الى « أقلية » تحكم أغلبية من الأفراد • وكتب حول هذا يقول :

« تظهر فى كل المجتمعات طبقات من الأفراد •• طبقة تحكم وطبقة تحكم • وعادة ما تكون الطبقة الأولى أقل عددا ، وهى الطبقة التى تضطلع بكل الوظائف السياسية وتحتكر القوة وتتمتع بكل الميزات التى تصاحب القوة . أما الطبقة الثانية ، وهى الأكثر عددا ، فانها تخضع للتوجيه والضبط من خلال الطبقة الأولى التى تستعين على ذلك بأساليب قانونية فى بعض الأحيان ، وأساليب تعسفية وقائمة على العنف فى أحيان أخرى ، وتزود هذه الأساليب الطبقة الحاكمة . مظهريا على الاقل ، بجوهر وجودها وبالوسائل الضرورية لحيويـــة الجهاز السياسى » (١٠) •

وتستمد هذه الطبقة وجودها من تملكها لبعض الخصائص ذات القيمة العالية من وجهة نظر معظم الافراد فى المجتمع • وأشار موسكا هنا الى الثروة، أو الاهتمام بالصالح العام ، أو التحكم فى السلطة العسكرية أو المركز الدينى• غير أنه أكد على القدرة التنظيمية التى تتمتع بها هذه الأقلية على أنها أهم الخصائص جميعا • ويتضح من هذه الصياغة أنه بالرغم من أن موسكا قد أشار الى الثروة والتحكم فى السلطة العسكرية ـ وهى اشـــارة تقربه من الصياغة الماركسية ـ الا أن اصراره على الأساس التنظيمى للطبقة الحاكمة ، وعلى كونها أقلية منفصلة عن الجماهير الى حد ما هو السبب فى كون صياغته أقرب الى مفهوم الصفوة منها الى مفهوم الطبقة الحاكمة • ومما يعضد ذلك اشارته الى الصراع بين الجماعات السياسية المختلفة وربط هـــذا الصراع بالديمقراطية • ومصدر الصراع عنده هو صراع المصالح بما تستند عليه من أسس كالانتخابات العامة والدعوة الى الليبرالية عند بعض الجماعات ، والأساس البيروقراطى عند بعضها ، والأساس الارستقراطى عند بعضها الآخر • على أن هذا الصراع على المصالح يظهر فى شكل ديموقراطى ، وليس فى شكل صراع تتحكم فيه الخصائص النفسية للصفوة على ما ذهب باريتو •

---

(١٠) G. Mosca, **The Ruling Class**, McGraw-Hill, 1939, p. 50è

ومع ذلك فقد يظهر فى مقابل هذا الرأى رأى آخر • فيمكن القول أن مفهوم الطبقة الحاكمة عند موسكا يعد توسيعا للفهم الماركسى للطبقة الحاكمة، لا من حيث العدد بطبيعة الحال وانما من حيث الأساس الذى تقوم عليه • فالطبقة الحاكمة لا تستمد وجودها من تملكها للثروة فقط ، وانما قد تستمد وجودها من تحكمها الدينى والعسكرى ، فضلا عن تدعيم هذا التحكم من خلال القدرة التنظيمية • كما يمكن القول أيضا أن الخصائص الأخرى التى ركز عليها موسكا بجانب الثروة ، ما هى الا الأساليب الأيديولوجية التى تستخدمها الطبقة الحاكمة لمزيد من احكام قبضتها على المجتمع ، والتى تناظر التحكم فى البناء الفوقى فى التحليل الماركسى • وفى هذه الحالة قد يبدو موسكا ـ مثله مثل باريتو ـ قريبا من الحدود الماركسية ، فى الوقت الذى يظهر فيه بعيدا عنهـــا •

٣ ـ واتفق ميشيلز مع موسكا على الأساس التنظيمى للصفوة أو الأوليجاركية الحاكمة حسب تعبيره ، غير أنه لم يفسح المجال لأى قدر من الديموقراطية تمارسه هذه الأوليجاركية • فالتنظيم نفسه يؤدى الى حكم الأقلية • فاذا كانت القوة تمارس بالضـــرورة داخل تنظيمات ، فان هـذه الممارسة لا تؤدى الى توزيع القوة وانما تؤدى ـ على العكس ـ الى تركيزها فى أيدى مجموعة قليلة من الافراد ، فعندما نتحدث عن التنظيم ، لابد وأن نتحدث بالضرورة عن الأوليجاركية » (١١) • ويعتبر ميشيلز أن ذلك يعد بمثابة قانون عام يحكم السلوك التنظيمى أيا كان ، واطلق على هـــذا القانون « القانون العام للأوليجاركية » ، ودلل على صحته من خـلال دراسة تنظيمات الأحزاب الاشتراكية فى فترة ما قبل الحرب وخاصة الحزب الاشتراكى الألمانى • وأكد أن التنظيم الحزبى ما هو الا قوة أوليجاركية يتم تأسيسها على أساس ديمقراطى ، وكأن الديموقراطية هنا ليست الا مقولة خيالية أو مثل أعلى لا يمكن أن يتحقق طالما أنها تؤدى الى حكم القلة •

---

(١١) R. Michels, **Political Parties**. The Free Press, Copyright, 1962, p. 365.

ويمكن أن يفسر رأى ميشيلز هنا من زوايتين • الأولى : أن تشاؤمه بصدد الديمقراطية وتأكيده على حتمية القانون الحديدى للأوليجاركية قد يفهم على أنه تصوير لأسلوب التحكم الذى يقوم على القهر سواء فى ديمقراطيات أوربا الغربية ، أو فى النظم الاشتراكية الشرقية • والثانية : أن هذا التشاؤم، فضلا عن نقده للأحزاب الاشتراكية قد يفهم على انه محاولة لتأكيد الفكرة التى مؤداها أن النظم الاشتراكية التى تنبأ بها ماركس لن تؤدى مطلقا الى اعطاء مزيد من المشاركة الديمقراطية للجماهير ، أو الى مزيد من العدالة الاجتماعية ، وانما سوف تنتهى حتما الى الحكم القائم على الطغيان • ولا شك أن التفسيرين متناقضان ، ولكنهما يضعان ميشيلز جنبا الى جنب مع بارينو وموسكا فى ابتعادهما عن الصياغة الماركسية واقترابهما منها فى نفس الوقت •

ولم أقصد من هذا العرض السريع لآراء علماء الصفوة الكلاسيكيين أن أؤكد على مظاهر الالتقاء بينهم وبين الماركسية ، فربما يحتاج ذلك الى بحث مستقل ، فضلا عن أن فكرة الالتقاء ذاتها ما هى الا محض افتراض • وانما قصدت أن أؤكد على أن الفهم المتضارب ، والتفسيرات المختلفة لأعمال العلماء الكلاسيكيين ـ سواء من ينتمون الى التيار الماركسى أو الى تيار مغاير ـ هى التى أدت بمفهوم الصفوة الى أن يصبح مفهوما محوريا فى التحليل السوسيولوجى، مثله كمثل مفهوم الطبقة الحاكمة تماما ، وهى التى شكلت الحوار الذى دار حول المفهومين فى التراث المعاصر • ففى الوقت الذى تعرض فيه مفهوم الطبقة الحاكمة لانتقادات عديدة (١٢) ، لجأ بعض العلماء الماركسيين الى استخدام مفهوم الصفوة ، وأصبح المفهوم يدخل ضمن تفسيرات جديدة

---

(١٢) انظر حول هذه الانتقادات :

ت•ب• بوتومور ، **الطبقات فى المجتمع الحديث** ، ترجمة محمد الجوهرى وآخرين ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٧٣ وما بعدها ، السيد الحسينى ، علم **الاجتماع السياسى ، المفاهيم والقضايا** ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ص ٢٣ ـ ٢٥، وانظر ايضا مقال ريمون آرون **السابق الاشارة اليه** ، ص ٦ وما بعدها، وقد أخضع آرون كلا من مفهوم الطبقة الحاكمة ومفهوم الصفوة الحاكمة للنقد •

للماركسية • وقد ترتب على ذلك أن أصبحت نظرية ماركس نفسها تفسر على انها نظرية للصفوة من جانب العلماء الذين لا ينتمون الى التـــراث الماركسى • وقد دفع ذلك بعضهم الى محاولة التخلى كلية عن مفهوم الصفوة، والاهتمام بدراسة بناء القوة من منظور ديمقراطى ، غير أنهم لم ينجحوا فى التخلى عن مفهوم الصفوة ، وأصبحت نظرياتهم تفسر على أنها نظريات عن الصفوة أو الصفوات الديمقراطية • ولابد أن يؤدى هذا الى محاولات لصياغات تأليفية تحاول أن تستفيد من كل الآراء المطروحة على بساط المناقشة النظرية والبحث الامبيريقى • وكان من نتيجة ذلك كله أن أصبح مفهوم الصفوة مفهوما محوريا لا يمكن الحديث عن بناء القوة ، أو التحكم السياسى ، أو اصدار القرارات السياسية دون الاشارة اليه • ولا يعنى ذلك بطبيعة الحال انه حل محل مفهوم الطبقة ، وانما أصبح التناقض بينهما أقل كثيرا عن ذى قبل ، بل ان الطريق اصبح مفتوحا لصياغات نظرية تستفيد من كـلا المفهومين • وسوف يتضح لنا ذلك من خلال الفقرات التالية التى ستكشف لنا أيضا عن تطور الاتجاهات العامة فى التنظير حول البناء السياسى والصفوة وبناء القوة فى المجتمعات الديمقراطية الغربية •

ثانيا : الالتقاء بين مفهومى الصفوة والطبقة :

ربمـا يكون رايت ميـلز Wright Mills هو اول من أوجـد هـذا التقارب بين مفهومى الصفوة والطبقة ، وذلك من خلال صياغته لمفهوم « صفوة القوة » • كان ميلز يهتم اهتماما بالغا بتحليل نمط بناء القوة فى المجتمع الأمريكى فى منتصف هذا القرن • ورغم الميول الماركسية التى اتسمت بها أعمال ميلز وحياته الفكرية ، فانه لم يجد فى الصياغة الماركسية حول بناء القوة فى المجتمع الراسمالى ـ والتى اعتقد ميلز أنها تفسر فترة تاريخية محسب من الفترات التى مر بها هذا المجتمع ـ تعبيرا كافيا عن نمط القوة السائد فى المجتمع الأمريكى فى الفترة التاريخية التى يهتم بها (١٢) • وقـد

---

(١٣) كان ميلز يؤمن بمبدأ الخصوصية التاريخية المشتق من الماركسية والذى فرق بناء عليه بين الماركسية كنظرية والماركسية كنموذج تحليلى • وبناء على ذلك كانت الماركسية بالنسبة له نموذجا يستخدم كأداة لفهم=

دفعه هذا الى أن ينتقد مفهوم الطبقة الحاكمة من حيث أنه مصطلح اقتصادى لا يستوعب عمليتى التحكم السياسى والعسكرى ، وهما ضربان من التحكم يرتبطان ارتباطا وثيقا بنمط التحكم الاقتصادى الذى يشير الى مفهوم الطبقة الحاكمة • وبتعبير أكثر دقة ، فان ميلز اعتقد أنه لا يجب رد مجالات التحكم والسيطرة المتعددة الى التحكم الاقتصادى ، فالعلاقات بين مجالات التحكم والسيطرة هى علاقات تدعيم متبادل أكثر من كونها علاقات محكومة بالحتمية الاقتصادية • وبناء على هذا فان الجماعة السياسية التى تتربع على القمة ، وتتحكم فى أجهزة الدولة وفى اصدار القرارات السياسية التاريخية ليست جماعة اقتصادية بالضرورة ، طالما أنها تضم بين أعضائها عناصر لا تأتى الى مركز السلطة والسيطرة من خلال تحكمها فى علاقات اقتصادية • ومن هذا المنطلق استشعر ميلز أهمية البحث عن مفهوم جديد أكثر كفاءة فى وصف وتفسير بناء القوة فى المجتمع الأمريكى ، فى الفترة التاريخية التى عاش فيها ميلز • وكان هذا المفهوم هو « صفوة القوة » •

اعتقد ميلز ان هذا المفهوم « يترك السؤال المتعلق بالحتمية الاقتصادية مفتوحـــا أمام الاختبـــار الامبيريقى ، وكذا مشكلة الوزن النسبى للطبقات الاقتصادية فى دوائرها العليا • واذا ما أعطينا النظام السياسى والمؤسسة العسكرية مكانهما الصحيح بجانب النسق الاقتصادى ، فانه يترتب على ذلك ضرورة رؤية مفهومنا عن الدوائر العليا فى المجتمع الرأسمالى على أنه أكثر تعقيدا من مفهوم الطبقة الحاكمة البسـيط الذى صاغـه ماركس ، وكذلك الصياغات التى قدمها ماركسيون فيما بعد » (١٤) • واذا كان مفهوم صفوة

= الواقع دون أن نفرض على هذا الواقع كنظرية عامة ، فالماركسية من حيث كونها نظرية لاترتبط الا بمجتمع تاريخى معين • وفى ضوء هذا الفهم أعاد ميلز صياغة المفهوم الماركسى عن بناء القوة • انظر :
G.W. Mills, **The Marxists**, Penguin Books, 11962, pp. 38—103.

وقد سبق لمؤلف هذا الكتاب أن عالج هذه الآراء وغيرها لميلز فى دراسته السابق الاشارة اليها بعنوان **علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية** •

(١٤) C. W. Mills, 1962, **op. cit.**, p. 116.

القوة يمثل تجاوزا لمفهوم « الطبقة الحاكمة » فانه يمثل تجاوزا لمفهوم «الصفوة الحاكمة» أيضا • حقيقة أن ميلز قد عرف «صفوة القوة» بشكل يجعله أقرب الى مفهوم الصفوة الحاكمة عند باريتو أو الطبقة الحاكمة عند موسكا(١٥) • ولكن ذلك لا يعنى أنه صياغة جديدة لمضمون مفهوم الصفوة بمعناه الكلاسيكى • ويبدو أن ميلز قد استفاد من هذه الصياغة الكلاسيكية فى رؤية مصادر أخرى للتحكم غير تلك القائمة على أسس اقتصادية ، كالتحكم السياسى والعسكرى، وهما ضربان أساسيان للتحكم يستوعبهما مفهوم « صفوة القوة » الى جانب التحكم الاقتصادى •

وجوهر مفهوم « صفوة القوة » هو تعدد مصادر القوة فى المجتمع ، غير أن تعدد هذه المصادر لا يؤدى الى توزيع القوة فى المجتمع ، أو حتى الى تكوين صفوات متعددة ، وانما يؤدى الى وجود صفوة واحدة قوية ، متعددة الاسس ولكنها مترابطة البنيان • وتكمن مصادر القوة المتعددة فى البناء التنظيمى للمجتمع • فكبار رجال السياسة ممن يشرفون على أجهزة الدولة ، وكبار أصحاب الشركات ، وكبار القادة العسكريين هم الذين يشكلون « صفوة القوة » ، وهم يستمدون قوتهم من المؤسسات أو النظم Institutions السياسية والاقتصادية والعسكرية التى يتحكمون فيها ، وهى وسائلهم الى القوة(١٦) • ولا يعنى تعدد مصادر القوة بهذا الشكل أن هذه الجماعات لا ترتبط فيما بينها برباط وثيق • فهناك شبه اتفاق بين أعضائها على السياسات العامة، والقيم • كما أنهم يتبادلون الأدوار فى المراكز العليا ، أو يمارسون أدوارا متعددة بحيث تبدو العملية برمتها وكأنهم يتبادلون الأدوار فيما بينهم(١٧) • فأعضاء الصفوة يخلقون فيما بينهم اتفاقا عاما ، وقنوات دقيقة للاتصال ،

---

(١٥)كتب ميلز يقول «تتكون صفوة القوة من الافراد الذين تمكنهم أوضاعهم من أن يتجاوزوا الحياة العادية للافراد العاديين ، وهم اولئك الافراد الذين يشغلون أوضاعا تخول لهم اصدار قرارات ذات آثار هامة» • انظر :

C.W. Mills, **The Power Elite**, Oxford University Press 1956, pp. 3— 4.

(١٦) Ibid., p. 5

(١٧) Ibid., p. 288.

وتبادل المصالح • وهم يشكلون أقلية تعيش فى الدوائر العليا ، لتصدر قرارات سياسية تمس حياة جماهير غفيرة من الناس يحكم سلوكها العزلة واللامبالاة ، اللتان تنتجان لا من قصور لدى الجماهير ذاتها ، وانما من فرط التحكم والاستغلال اللذين تمارسهما صفوة القوة •

ولعل أهم الاسهامات التى قدمها مفهوم « صفوة القوة » أنه أوجد حلقة وصل بين تراث الرواد بصفة عامة ، فظهرت صفوة القوة وكأنها طبقة حاكمة من نوع جديد • انها طبقة حاكمة فرضتها لحظة معينة من لحظات تطور النسق الرأسمالى الذى أبدع من أساليب التحكم ما يتجاوز أسسه الاقتصادية• فهى طبقة حاكمة لا تستند فقط الى امتصاص فائض قيمة من طبقة عاملة ، مع خلق الاطار السياسى لضمان استمرار ذلك ، وانما تستند أيضا الى ربط نفسها ربطا وثيقا بالفئات الأخرى التى أنتجها النمو البيروقراطى والنظامى للمجتمع الرأسمالى ، وتحوله الى مجتمع جماهيرى لا يعرف الاستقطاب الطبقى الذى تحدث عنه ماركس • وبنفس الطريقة ، ظهرت صفوة القوة وكأنها صفوة حاكمة من نوع جديد ، لا يقوم سلوكها على المكر والخداع ، ولا على التنظيم الدقيق فقط ، وانما يستند سلوكها أيضا الى السيطرة التى تمارسها على المؤسسات فى مجتمع « مؤسسات » • وفى ضوء هذا الفهم جاءت صياغة ميلز على درجة كبيرة من الدقة فى الربط بين صياغة ماركس وصياغة علماء الصفوة الاوائل • وكان أهم ما ترتب على هذه الصياغة الجديدة ، أن مفهوم الصفوة ذاته أصبح يحمل مضامين راديكالية ، وأصبح أكثر اقترابا من مفهوم الطبقة عن أى وقت مضى •

ولقد دفعت الصياغة التى قدمها ميلز الكثير من الباحثين الى رؤية بناء القوة وبناء الدولة فى المجتمع الرأسمالى من منظور خلق توافق شبه مكتمل بين مفهوم الطبقة ومفهوم الصفوة • ونعرض هنا لأهم دراستين ساهمتا فى تحقيق هذا التوافق •

الدراسة الأولى هى دراسة دومهوف Domhoff المعنونة « من يحكم

أمريكا » (١٨) Who Rules America بدأ دومهوف بدراسة الطبقة العليا التى تتكون من رجال الأعمال ، وهى جماعة صغيرة الحجم نسبيا تتحكم فى الاقتصاد الأمريكى • وأطلق على هذه الجماعة « الطبقة الحاكمة » ، وهى تلك الفئة من الناس التى تحظى بنصيب الأسد من دخل المجتمع وثروته ، والتى يتحكم أعضاؤها فى مؤسسات المجتمع ، وفى عضوية الجماعات التى تصدر القرارات السياسية الأساسية (١٩) • ويترتب على هذه السيطرة أن تسيطر هذه الطبقة على النظام السياسى وعلى الادارة التنفيذية للحكومة الفيدرالية ، وأن تمارس رقابة على الجيش والمخابرات المتمثلة فى وكالة المخابرات الأمريكية CIA ومكتب المخابرات الفيدرالى FBI ، وعلى الحكومات المحلية فى الولايات •

وحاول دومهوف أن يربط مفهوم الطبقة الحاكمة ، بهذه الصياغة ، بمفهوم صفوة القوة • فتلك الأخيرة تتكون من كبار الموظفين فى الدوائر العليا من مؤسسات المجتمع التى تسيطر عليها الطبقة الحاكمة، وينتمى بعض أعضاء صفوة القوة » الى الطبقة الحاكمة ، اما البعض الآخر الذى لا ينتمى الى الطبقة الحاكمة فانه ينحدر منها • وتعمل صفوة القوة دائما على خدمة مصالح الطبقة العليا المسيطرة (٢٠) •

ويتضح من هذه الصياغة تأثر دومهوف بكل من ماركس وميلز • فحديثه عن الطبقة الحاكمة يتفق الى حد كبير مع الخط العام للتحليل الماركسى ، غير أنه أكد على أن الاسلوب الذى تتبعه هذه الطبقة فى السيطرة على مقدرات المجتمع ينتج صفوة قوة تتكون من القادة العسكريين ورجال السياسة والبيروقراطيين ، وتنحدر اساسا من الطبقة الحاكمة ، وتدور فى فلكها • ويكمن الفرق بين دومهوف وميلز فى أن ميلز حاول أن يحفظ قدرا من التوازن

---

(١٨) G.W. Domhoff, **Who Rules America**, Prentice-Hall, Inc., New Jersy, 1967.

(١٩) Ibid., p. 142.

(٢٠) Ibid., p. 144.

بين رجال الأعمال (الطبقة الحاكمة فى صياغة دومهوف) وكبار الموظفين من السياسة والقادة العسكريين ، بحيث بدت كل هذه الجماعات على قدم المساواة فى التأثير على القرارات السياسية والاقتصادية ، وبالتالى فى القوة التى تتمتع بها • أما دومهوف فقد حاول ان يعزل طبقة رجال الأعمال ويسمها بأنها طبقة حاكمة ، وأن يقصر مفهوم صفوة القوة على قادة المؤسسات التى تعمل لتحقيق مصالح هذه الطبقة الحاكمة • غير أنهما يشتركان فى الرأى الذى مؤداه ان كل هذه الجماعات لها مصالح واحدة ، وهى تعمل ـ من خلال مواقفها ـ على صياغة هذه المصالح والمحافظة عليها • على أن الأهم من ذلك كله أن الصياغة التى قدمها دومهوف تشير بدليل قاطع الى تطور عام فى استخدام مفهوم الصفوة ، الذى أصبح الآن يقوم جنبا الى جنب مع مفهوم الطبقة فى تحليل بناء القوة فى المجتمع • بل ان المفهومين كادا أن يكونا وجهين لعملة واحدة •

ولقد اتضح ذلك بجلاء فى الدراسة الثانية التى كتبها عالم الاجتماع البريطانى الشهير رالف ميليباند Miliband (٢١) • وتدور هذه الدراسة حول الدولة فى المجتمع الرأسمالى من وجهة نظر ماركسية • ورغم ذلك فقد حاول ميليباند أن يستخدم مفهوم الصفوة فى وصف الجماعات السياسية التى تسيطر على أجهزة الدولة فى المجتمع الرأسمالى، والتى ترتبط برباط وثيق بالطبقة الحاكمة ان لم تكن جزءا منها ، بل انه استخدم مفهوم الصفوة لوصف الجماعات المكونة للطبقة الحاكمة نفسها (٢٢) • بدأ ميليباند بالتساؤل عما اذا كانت توجد بالمجتمعات الغربية طبقة اقتصادية مسيطرة ؟ أم أن هذه الطبقة ليس لها وجود ؟ وتوصل ـ فى اجابته على هذا السؤال ـ الى انه توجد بالفعل

---

(٢١) R. Miliband, The State in Capitalist Society, Weindenfeld and Nicleson, First published, 1969, 2nd Ed. 1972.

(٢٢) قصد ميليباند بهذه الدراسة أن يدخل فى حوار عميق مع النظرية التعددية الديمقراطية ، التى سأتعرض لها فى الفترة القادمة من هذا الفصل • ويمثل استخدامه لمفهوم الصفوة محاولة للرد على هذه النظرية التى حاول أصحابها ـ كما يقول ميليباند ـ أن يتحدوا الصياغة الماركسية •

طبقة صغيرة الحجم تستحوذ على نصيب الأسد من الملكية ، وتحصل على نصيب الأسد من الدخل القومى سواء من الملكية أو من السيطرة على الملكية(٢٣) · وأطلق ميلياند على هذه الجماعة الطبقة الاقتصادية أو الطبقة المسيطرة Dominant class · وحاول ميلياند أن يصف هذه الطبقة المسيطرة بطريق آخر عندما أطلق عليها الصفوات الاقتصادية economic elites فالطبقة المسيطرة تتكون من عديد من الصفوات الاقتصادية · ولكن هذا التعدد بين جماعات الصفوة المكونة لهذه الطبقة لا يعنى أنها منقسمة على نفسها ، بل أنها تتجمع فى طبقة واحدة مسيطرة يتحقق بينها أعلى درجات التضامن والاتساق (٢٤) · وهذه الطبقة ـ الصفوات ـ لا تسيطر على الاقتصاد فحسب وانما تسيطر أيضا على القوة السياسية من خلال سيطرتها على أجهزة الدولة ووسائل اتخاذ القرارات السياسية ·

وتتكون الدولة من العلاقات المتبادلة بين ست مؤسسات رئيسية : الحكومة ، والادارة ، والجيش ، والبوليس ، والمؤسسات القضائية ، والحكومات المحلية ، والهيئات البرلمانية · ويكون المسيطرون على هذه المؤسسات ما أسماه ميلياند « صفوة الدولة » · ويتحدر أعضاء هذه الصفوة من الطبقة المسيطرة أو الصفوات الاقتصادية · فتلك الأخيرة تسيطر على أجهزة الدولة وتسخر صفوة أخرى للاشراف عليها · وتدعم الطبقة المسيطرة ـ الصفوات الاقتصادية ـ قبضتها على أجهزة الدولة من خلال خلق الاطار التشريعى الذى من خلاله يتم ارغام « الطبقات الخاضعة ، والطبقات الوسطى على قبول النظام الاجتماعى العام ، وعلى تحديد مطالبها ورغباتها فى اطار هذا النظام وحدوده» · وتهدف هذه العملية الى خلق سيطرة عامة hegemony أو الى خلق نوع من أنواع تشكيل فكر الجماهير massive indoctrination تلعب فيها الدولة نفسها دورا أساسيا من خلال تدخلها المستمر فى المنافسة السياسية والأيديولوجية ، ومن خلال القهر الذى تمارسه على بعض الأحزاب والتنظيمات السياسية · ومن الوسائل التى تستعين بها الدولة ـ الطبقة ـ

---

(٢٣) Ibid., p. 26.

(٢٤) Ibid., pp. 47–48.

فى خلق هذه المذهبة الفكرية العامة ، وسائل الاتصال الجماهيرى ، والمؤسسات التعليمية والجامعات · (المرجع السابق ، ص ص ١٨١ ـ ١٨٢) ·

والجديد فى صياغة ميليباند انه نجح نجاحا كبيرا فى أن يستخدم مفهوم الصفوة نفس استخدامه لمفهوم الطبقة المسيطرة بحيث أصبح المفهومان وجهين لعملة واحدة · ورغم الهجوم الذى تعرض له ميليباند من جانب الباحثين الماركسيين الملتزمين بالابستومولوجية الماركسية فى تحليل المجتمع الراسمالى المعاصر (٢٥) ، الا أن محاولتـه قد تركت تأثيرا كبيرا فى دحض النظريـة التعددية فى تحليل بناء القوة فى المجتمع الغربى ، ووضع أساس جديدللالتقاء بين مفهومى الصفوة والطبقة · فقد ذهب ميليباند فى رده على بولانتزاس الى القول بأن توضيح مظاهر القصور فى النظرية التعددية الديمقراطية يتطلب استخدام منهج امبيريقى ، وأن الواقع المحسوس الذى تحاول النظرية التعددية من خلال فكرة الصفوات المتعددة أن تخفيه ، لا يمكن فهمه الا اذا تم رد مفهوم

---

(٢٥) فى حوار بين ميليباند وعالم الاجتماع الفرنسى بولانتزاس Poulantazas اتهم هذا الاخير ميليباند بأنه ينتقد النظرية التعددية الديمقراطيـة فى الوقت الذى يضع نفسه على أرضها عندما يستخدم مفهوم الصفوة، ودعم بولانتزاس رأية هذا بالقول بأن الذى يصف حقائق واقعية يجب عليه أن يوضح المبادىء الابستومولوجية التى تحكم معالجته لهذه الحقائق وبناء على ذلك فاننا لا نستطيع أن نفهم مفهرم الطبقة الحاكمة الا اذا رفضنا مفهوم الصفوة رفضا · انظر :

Nicos Poulantazas, «The Problem of Capitalist State», N.L.R. No. 58. Nov-Dec. 1969, pp. 67—78.

وتتفق وجهة نظر بولانتزاس هذه مع ما هو سائد فى المدرسة الفرنسية بزعـامة التوسـير Althusser والتى تراجع النظرية الماركسية مع الالتزام الشديد بمبادئها الابستومولوجية · ولقد اتضح ذلك فى دراسة بولانتزاس عن « القوة السياسية والطبقات الاجتماعية »

Nicos Poulantazas, Political Power and Social Classes, trans by Tomothy O'Hagan, verso, 1978.

الصفوة على أولئك الذين يستخدمونه لأغراض تبريرية ، وذلك عن طريق ربطه بمفهوم الطبقة الحاكمة أو الطبقة المسيطرة (٢٦) ٠

وهكذا انتهى الطريق الذى بدأه رايت ميلز بتقديم مفهوم « صفوة القوة » ، انتهى الى احتمال قيام التقاء بين مفهومى الصفوة والطبقة الحاكمة، وأصبح كل منهما أداة على نفس القدر من الأهمية ٠ وكما أشرنا من قبل فان الخطوة التى بدأها ميلز قد دفعت انصار نظرية التعددية الديموقراطية الى الدخول فى حوار نقدى مع مفهوم الصفوة نفسه ، غير أنهم لم يستطيعوا التخلى عنه كلية فقدموا مفهوم « الصفوات المتعددة » الذى استهدف ميليباند بكتابه عن « الدولة فى المجتمع الرأسمالى » دحضه ورفضه ، مقدما تصوره عن الصفوة من منظور آخر ٠ ولا شك أن هذه الصورة سوف تكتمل اذا ما عرضنا للنظرية التعددية الديموقراطية فى رؤيتها لبناء القوة فى المجتمع الديموقراطى ٠ وهذا موضوع الفقرة القادمة ٠

ثالثا : التعددية ومحاولة التخلى عن مفهوم الصفوة :

اثار الفهم الجديد الذى قدمه رايت ميلز لمفهوم الصفوة قلقا لدى الباحثين فى موضوع بناء القوة ممن تأثروا بالاتجاه الوظيفى المسيطر فى علم الاجتماع ، والذين ينظرون الى بناء القوة على أنه بناء وظيفى يمكن النسق الاجتماعى من تحقيق درجة عالية من الكفاءة والتوازن ، أو أنه أحد الوسائل التى تمكن النسق من تحقيق أهدافه العليا ، تلك الأهداف التى تتعلق بمصالح كل الافراد والجماعات فى المجتمع ، بصرف النظر عن المواقع التى يشغلونها فى التدرج الاجتماعى القائم ٠ ومن الطبيعى أن يحاول المتأثرون بهذا الاتجاه

---

(٢٦) R. Miliband, «The Capitalist State : A Reply to Nicos Poulantazas», N.R.L. No. 59, Jan-Feb., 1970, pp. 53-60.

وتكشف وجهة نظر ميليباند هذه عن أسلوب منهجى فى النقد يقوم على فكرة رد المفهوم على أصحابه فى صياغة جديدة تقوم على حقائق واقعية، يحاول المفهوم فى الصياغة المنتقدة أن يطمسها ويحجبها ٠ فقد استخدم ميليباند مفهوم « الصفوات المتعددة » ، فى صياغة جديدة ورده على أصحابه بحيث بدت صياغتهم زائفة الى حد كبير ٠

أن يبتعدوا عن مفهوم الصفوة طالما أنه أصبح يشير الى نمط القوة المفروضة على الجماهير فرضا • وكان على هؤلاء أن يدخلوا فى حوار مع مفهوم الصفوة، فى سبيلهم نحو رؤية تعددية لبناء القوة فى المجتمع ، تركز على انتشار القوة بين جماعات متعددة وترفض فكرة تركز القوة فى أيدى قلة قليلة من الافراد رفضا تاما (٢٧) •

وتزعم هذا الفهم عالم الاجتماع والسياسة الامريكى روبرت دال وجماعة من أتباعه فى سلسلة من الدراسات أجريت فى مدينة نيوهافن • ولكن قبل اجراء دراسة نيوهافن التى أرست دعائم الاتجاه للتعددى فى فهم بناء القوة ، كتب دال مقالين انتقد فيهما بحدة مفهوم الصفوة الحاكمة (٢٨) • ذهب دال الى القول بأنه اذا كان الفرض الكامن خلف مفهوم الصفوة يؤكد على وجود

---

(٢٧) اتضح ذلك بجلاء ـ ولأول مرة ـ فى عرض تالكوت بارسونز لكتاب رايت ميلز عن « صفوة القوة » ، حيث هاجم بارسونز وجهة نظر ميلز لأنها تفترض مفهوما صفريا zero-sum للقوة يؤكد على استحواذ جماعة فقط على القوة وحرمان المجموع منها • وكتب بارسونز منتقدا ميلز يقول « • القوة بالنسبة لميلز لا تؤدى الى تسهيل أداء وظيفة المجتمع كنسق ، وبالنيابة عنه ، وانما تفسر على أنها أداة تحقق من خلالها جماعة معينة واحدة وهى الجماعة التى تستحوذ على القوة ، ما ترغب فيه مع منع الجماعات الأخرى من تحقيق رغباتها » • وبناء على ذلك يفهم بارسونز القوة على أنها شىء ينتشر فى كل أرجاء المجتمع كالنقود تماما ، وهى ترتبط بوظيفة تحقيق الهدف التى يؤديها النسق السياسى • انظر عرض بارسونز لكتاب ميلز الذى أعيد نشره عام ١٩٦٠

T. Parsons, «The Distribution of Power in American Society», in T. Parsons, **Structure and Process in Industrial Societies,** Glencoe,1960, pp. 199-225.

(٢٨) R. Dahl, «The Concept of Power, **B.S.** Vol. 2, July, 1957, Reprinted in R. Bell et al (eds.) **Political Power,** «A Critique of The Ruling Elite Model» **A.P.S.R.** Vol. LII, No. 2, June, 1958, pp. 463—9.

جماعة من الافراد يمارسون تأثيرا على فاعلية الآخرين داخل النسق ، فانه من أجل اختبار هذا الفرض لابد أن :

(أ) نحدد المجال الذى تمارس فيه القوة • فقولنا أن أ يمتلك قوة اكثر من (ب) قول غامض طالما أنه لا يحدد المجال الذى تظهر فيه قوة (أ) •

(ب) تحديد الفروق فى درجة التأثير النسبى للفاعلين الذين يقومون بأفعال متماثلة تجاه الجماعة التى يؤثرون عليها • وطالما أن هناك اجماع بين الجماعة على هذا التأثير النسبى ، فان معنى ذلك أنه لا توجد صفوة حاكمة •

ويذهب دال الى أن نظريات الصفوة قد فشلت فى اختبار فرضها الأساسى ، وظهر لديها خلط واضح بين الصفوة الحاكمة وبين الجماعة التى تمتلك قدرة عالية للضبط أو الضغط ، أو بين الصفوة الحاكمة ، وبين الجماعة التى تمتلك تأثيرا أكبر من غيرها داخل النسق السياسى • وفى مقابل ذلك يقترح دال اختبارا لنظرية الصفوة ، يعتقد أنه أفضل من غيره لانه أبرز درجة التأثير النسبى للجماعات المختلفة فى نطاق الممارسة السياسية • ويقوم هذا الاختبار على دراسة درجة تأثير الجماعات السياسية على القرارات السياسية • وكتب دال فى هذا الصدد يقول : « •• لا يستطيع أى باحث أن يجزم بالقول بأنه حدد سيطرة جماعة معينة فى مجتمع محلى أو فى أمة بأسرها دون أن يبنى تحليله على فحص واع لمجموعة كبيرة من القرارات بحيث تمثل هذه القرارات مجموع القرارات التى اتخذت داخل النسق السياسى أوعلى الاقل عينة منها » (٢٩) • فاذا ما اكتشف الباحث أن رأى الصفوة هو الذى ساد فى هذه القرارات ، فان وجود هذه الصفوة أمر ممكن ، أما اذا لم يجد تأثيرا لجماعة بعينها ، فان وجود الصفوة فى هذه الحالة يعتبر أمرا زائفا •

والمحقق أن هذا الرأى لا يكشف عن رغبة فى اثبات وجود الصفوة . وانما هو محاولة لوضع أساس لرفض فكرة الصفوة بادىء ذى بدء • ولقد

---

(٢٩) R. Dahl, 1958, op. cit., p. 466.

اتضح ذلك من دراسة دال عن بناء القوة فى مدينة نيوهافن (٣٠) ، والتى أكد من خلالها انه عن طريق فحص عدد كبير من القرارات السياسية التى اتخذت فى هذا المجتمع المحلى ظهر أن القوة لا تتركز فى أيدى جماعة بعينها ، وانما تتعدد درجة التأثير النسبى للجماعات المختلفة باختلاف درجة تأثيرها فى هذه القرارات • وسنعرض فيما يلى الى النتائج التى توصل اليها دال بشأن بناء القوة (٣١) :

(أ) القوة تتوزع على جماعات متعددة ، ولا تتركز فى أيدى جماعة واحدة بحال من الاحوال • وتتضمن التعددية هنا الفكرة التى مؤداها أنه لا توجد حقيقة مطلقة واحدة ، وأن كل فاعل يلعب أكثر من دور فى وقت واحد، وأن هناك دائما علاقات متقاطعة متعددة بين العناصر بحيث لا تمثل احداها موقعا متميزا عن الأخرى • ويترتب على ذلك ألا تتحكم جماعة واحدة فى القوة، وانما تتوزع تلك الأخيرة فى المجتمع برمته من القاعدة الى القمة • وقد لخص نيلسون بولسبى Nilson Polspy هذه الفكرة عندما ذهب الى أن الفكرة الأساسية التى ينطلق منها الاتجاه التعددى فى دراسة بناء القوة هى أنه لا يمكن التوصل الى مقولات محددة بشأن توزيع القوة فى المجتمع المحلى (٣٢) • ويعنى ذلك أننا لا نستطيع أن نحدد معالم القوة بشكل قاطع • ذلك أن كل فرد فى المجتمع يمتلك شيئا منها ، وهى تنتشر فى العلاقات اليومية (فى علاقة رجل البوليس بالجماهير ، وفى علاقة المدرس بالتلميذ ، وفى علاقة الأب بابنه •• الخ) (٣٣) •

---

(٣٠) R. Dahl, **Who Governs ?**, Yale University Press, New Haven, 1961.

(٣١) تمت صياغة هذه النتائج من خلال قراءة لدراسة دال عن مدينة نيوهافن (المرجع السابق مباشرة) ، مع الاستشهاد باقتباسات من أعمال دال الاخرى ، أو من أعمال مساعديه ، وسيتم الاشارة الى كل فى حينه •

(٣٢) N. Polsby, **Community Power and Political Theory**, Yale University Press, New Haven, 1963, 10th printing, 1974, p. 1113.

(٣٣) R. Dahl, 1957, op. cit., p. 80.

(ب) أن هذا التوزيع التعددى للقوة ناتج عن التغيرات البنائية التى طرأت على المجتمع الأمريكى • فقد تحول هذا المجتمع من حكم الأقلية الى حكم الاكثرية ، واصبح توزيع القوة داخله أكثر عدالة عن ذى قبل • وقد خصص دال الجزء الأول من دراسته لتحديد معالم هذا التحول • فقد كانت نيوهافن قبل عام ١٨٤٠ تحكم من خلال صفوة تحولت بالتدريج الى جماعات متعددة • وهكذا ، تحول النسق السياسى خلال قرن من الزمان من نسق سياسى تسيطر عليه جماعة مترابطة من القادة الى نسق تتحكم فيه مجموعات مختلفة من القادة (٣٤) • ويعنى هذا أن البناء الاجتماعى قد تحول نحو مزيد من التوزيع العادل للموارد ، وحتى لو وجدت بعض مظاهر عدم المساواة فانها منتشرة ومشتتة وغير مركزة فى قطاع واحد •

(ج) تتبدى القوة فى التأثير على القرارات • فكلما زادت قدرة الفرد على التأثير فى القرارات السياسية كلما زادت قوته • وتتضمن هذه الصياغة القول بأن لكل فاعل مصادر قوة ، وأنه يستطيع أن يكون قويا بحق لو نجح فى استخدام ما يمتلكه من مصادر فى التأثير فى عملية اتخاذ القرارات السياسية • كما تتضمن الصياغة أيضا فكرة المنافسة ، فهناك عدد كبير من الجماعات المتنافسة ، ولكل واحدة من هذه الجماعات تأثير مباشر أو غير مباشر على مسألة من المسائل المطروحة على المسرح السياسى ، غير أن كمية ودرجة التأثير تختلف من جماعة الى أخرى ، وتتشكل الكمية النهائية للقوة من خلال الصراع الديموقراطى • ويمكن أن نتعرف فى هذا الصراع الديموقراطى على ثلاث جماعات أساسية : الناخبون وهم يمارسون تأثيرا غير مباشر من خلال مشاركتهم فى عملية الانتخابات ، والقادة وهم ينقسمون الى جماعات مختلفة حسب درجة تأثير كل جماعة على القرارات السياسية ، وهم يمارسون تأثيرا مباشرا • وأخيرا يأتى شبه القادة فى مكان وسط بين الناخبين وبين القادة (٣٥) •

---

(٣٤) R. Dahl, 1961, op. cit., p. 85.

(٣٥) R. Dahl, 1961, op. cit. pp. 163—164.

(د) تمارس الجماعات المختلفة تأثيرات مختلفة فى نطاقات محدودة • فلكل جماعة مركز ثقل فى مجال معين • وفضلا عن هذا فان الجماعة التى لها مركز ثقل فى مجال معين ينحدر أفرادها من أصول اجتماعية متشابهة ، تختلف عن الأصول الاجتماعية للجماعات الأخرى التى تمارس تأثيرات فى مجالات أخرى • ويبدو الأمر هنا وكأن هناك تخصصا فى التأثير • فالافراد الذين يمارسون تأثيرا فى مجال معين لا يستطيعون أن يمارسوا ذات التأثير فى مجال آخر (٣٦) • والسؤال الذى يطفو الى الذهن هنا هو : كيف تتجمع هذه الافعال المتفرقة أو بالأحرى مجالات التأثير المتفرقة لتخلق ضربا من التكامل فى عملية صنع القرارات ؟ ليس هناك نمط طرازى لهذا التكامل من المنظور التعددى ، وانما يختلف نمط التكامل من مسألة الى أخرى • وأهم سمات هذا التكامل انه دينامى يتغير بتغير الجماعات المتنافسة والمسائل المطروحة (٣٧) • ويولد النسق ككل تكاملا خاصا به • وينتج الاستقرار والتكامل داخل النسق ككل من خلال الأساليب التى توزع بها المصادر وتستخدم فى النسق التعددى • فهذه الأساليب تمنع أى قائد مهما كان موهوبا من أن يستقل وحده بالتحكم فى النسق • هذا فضلا عن أن مبادىء الديموقراطية والعدالة والاتفاق العام الذى يخلق فى المجتمع حول هذه المبادىء ، تعمل على تحقيق الاستقرار •

والمتأمل لهذه النتائج يجد أنها تحاول أن تناهض فكرة الصفوة وتقدم أساسا جديدا لدراسة بناء القوة على ما ذهب دال فى مقاليه السابق الاشارة اليهما • وتبدو هذه النتائج وكأنها محاولة مقصودة لرفض الارتباط الذى يمكن أن يقوم بين بناء القوة وبين البناء الاقتصادى للمجتمع (٣٨) ، فأحد الافكار الأساسية التى تطورت من خلال دراسة نيوهافن أن القادة الذين

---

(٣٦) Ibid., p. 169.

(٣٧) Ibid., p. 189.

(٣٨) ربما يكون ماكس فيبر هو الذى بدأ هذه المحاولة عندما فرق بين الطبقة التى تقوم على أساس اقتصادى ، وبين المكانة التى تقوم على الاشتراك فى مستوى واحد للهيئة ، وبين الحزب الذى اعتبره مصدرا للقوة منفصلا عن كل من المكانة والطبقة • فالحزب عنده هو « نمط تجميعى للعلاقة =

يؤثرون فى مجالات معينة لا ينحدرون من شريحة اجتماعية واحدة متجانسة داخل المجتمع وفضلا عن هذا لا تستطيع أى جماعة اقتصادية أو اجتماعية أن تحقق لنفسها مصالح خاصة أثناء عملية اصدار القرارات • وعندما كتب دال دراسته وضع فى أحد فصولها خمسة فروض أساسية يؤكد أحدها على التكامل المستتر Covert بين الاغنياء (٣٩) • ولكن دال استبعد هذا الفرض منذ اللحظة الاولى عندما كتب فى الصفحة التالية مباشرة يقول «أعتقد أن البيانات التى قدمت فى الفصول السابقة كافية لضمان رفض الفرض الذى يقرر أن هذا النمط (من التكامل) موجود فى مدينة نيوهافن » • وبالرغم من أن بعض المشتركين فى دراسة نيوهافن قد أكدوا على بعض مصادر القوة ومن بينها النقود ، والأرصدة ، الا أنهم ابتعدوا عن اعتبار أى من هذه المصادر ذى أهمية فى عملية اتخاذ القرار وهى المجال الذى تمارس فيه القوة • فاستخدام أى من هذه المصادر يعتمد على طبيعة المسألة ، وعلى مهارة الفاعل فى استخدام المصدر المتاح له • وفى هذا الصدد اكد بولسبى أن مؤسسة من مؤسسات أصحاب الملايين قد لا تنجح فى أن تجعل ملايينها تؤثر على عملية اصدار القرار فى المجتمع المحلى ، حتى لو كان هذا القرار حيويا بالنسبة لهذه المؤسسة (٤٠) •

ولكن هل نجح دال وأنصاره فى تخطى مفهوم الصفوة وفى تقديم صياغة

= الاجتماعية ترتكز العضوية فيه على التعبئة الرسمية الحرة ، والتى تنتج عن نشاط يكرس لتحقيق القوة لقادة الحزب وذلك من أجل الوصول الى مثال او نموذج مثالى ، أو لتحقيق فوائد مادية لاعضائه النشيطين» • ويعنى ذلك أن الفاعل يستطيع أن يحقق القوة السياسية من خلال التنظيم الحزبى الذى يعتبر مستقلا عن علاقات الطبقة وعلاقات المكانة • انظر :

Max Weber, **The Theory of Social and Economic Organization**, Trans. and edited by T. Parsons, The Free Press, New York, 1964, pp. 407–424.

(٣٩) R. Dahl, 1961, op. cit., p. 184.

(٤٠) N. Polsby, op. cit., p. 120.

بديلة له · المحقق ـ وكما أشرت من قبل ـ أن العلماء الذين اتخذوا من فكرة اصدار القرارات السياسية مجالا لاختبار نظرية الصفوة ورفضها لم يستطيعوا أن يتخلوا نهائيا عن هذا المفهوم ، وان كانوا قد حاولوا تجريده من أسسه الاقتصاديـة التى ارتبطت به فى صياغات أخرى · فالذى حـدث بعد ظهور دراسة دال عن نيوهافن انه تم تفسير نتائج الدراسة على أنها تنتهى فى التحليل الأخير الى وجـود « صفـوات متعـددة » Pulral Elites بدلا من صفوة واحدة ، بل ان فهم دال وزملائه للطبيعة البشرية ، وللديمقراطية يحتم وجود مثل هذه الصفوات ·

يتحدث دال عن الطبيعة البشرية بنفس الطريقة التى يتحدث بها باريتو أو موسـكا ، فلقد فرق بين نوعين من الفاعلين : الانسـان المدنى Homo civious والانسـان السـياسى Homo Politicus ، الانسـان المدنى هو الانسان العادى الذى يغوص فى همومه اليومية ولا يصل مطلقا الى مجال التاثير السياسى ، فهو ليس حيوانا سياسيا بطبيعته · أما الانسان السياسى فهو ميال للسياسة بطبيعته ، بل انه يتمتع ببعض المهـارات السياسيه الخاصة · ويطلق دال على الافـراد من النوع الأول الشـرائح اللاسـياسـية apolitical strata ، أمـا الافـراد من النـوع الثـانى فيطـلق عليـهم الشـريحـة السـياسـية Political stratum وتذكرنا هذه التفرقة بتفرقة باريتو بين الصفوة واللاصفوة · وتثـار هنا نقطتان :

الأولى : ان دال لم يربط بين سلوك الشريحة السياسية وبين نمط الفعل غير المنطقى ، بل انه صور سلوك هذه الشريحة وكأنه سلوك رشيد يقوم على حساب الوسائل والغايات · وفى نفس الوقت صور سلوك الشرائح غير السياسية وكأنه سلوك غير رشيد : فاعضاؤها لا يحسنون الاختيارات السياسية ، ويتاثر سلوكهم الى حد بعيد بالعادات والولاءات الشخصية والعواطـف ·

الثانية : تعد الشريحة السياسية عند دال اكبر وأوسع نطاقا من

الصفوة عند باريتو وموسكا ، فهى تضم أى فاعل له اهتمام بالأمور السياسية ، واستعداد للتأثير فى مجراها غير أن الأمر ليس مقصورا على هذا الحد • فالشريحة السياسية لا تحكم كلها ، بل ان فئة صغيرة من هذه الشريحة هى التى تتولى مقاليد السياسة ، تلك هى الفئة التى تستطيع أن تستخدم ما يتاح لها من مصادر سياسية الى اقصى درجة • وتضم هذه الفئة القلة القليلة من محترفى السياسة الذين يعبئون طاقاتهم السياسية الى اقصى درجة للتأثير فى مجريات الأمور •

وهكذا ينتهى التحليل التعددى الى أن التأثير الذى يمارس على المسائل والقرارات السياسية لا يأتى الا من مجموعة قليلة من الافراد ، وهى لا تكون صفوة واحدة ، وانما مجموعة من الصفوات تمارس كل منها تأثيرا معينا على مجموعة معينة من المسائل والقرارات السياسية • وهكذا كتب دال فى مواجهة أحد نقاده ممن اطلقوا على نظريته « نظرية الصفوة الديموقراطية » (٤١) •

يقول :

« لقد فهم الكتاب منذ العصور المبكرة أن النظم الشعبية ، مثلها مثل النظم الأخرى ، لابد وأن يكون لها قادة ــ ويعنى ذلك انه لابد أن يكون هناك رجل اكثر سلطة وأكثر قوة وتأثيرا من المواطنين العاديين » (٤٢)

وفى ضوء هذا كان على دال وزملائه أن يبحثوا عن علاقة بين دفاعهم عن هذا الانقسام بين المواطنين العاديين الأقل قوة وتأثيرا ، والقادة الأكثر قوة وتأثيرا وبين الديموقراطية • وظهرت هذه العلاقة فى شكل الربط بين كفاءة الديموقراطية وبين وجود مجموعة من الصفوات التى تتكون من أفراد محترفين

---

(٤١) Jack L. Walker, «A Critique of The Elitist Theory of Democracy», A.P.S.R. Vol. 60, June, 1966, pp. 288 ff..

(٤٢) R. Dahl, «Further Reflictions on the Elitist Theory of Democracy», in Ibid,, p. 297.

قادرين على اصدار قرارات أكثر كفاءة ، مسايرين بذلك المراجعة العامة التى حدثت لنظرية الديموقراطية فى المجتمعات الغربية (٤٢) ٠

---

(٤٣) نبعث هذه المراجعة من رأى ماكس فيبر الذى ذهب الى ان الديموقراطية لاتعنى اعطاء الحرية للجماهير ، وانما هى أداة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الرشد والكفاءة ٠ فاذا كانت الديموقراطية البرلمانية تعبر عن رغبة المحكومين فى اختيار الحكام ، فانها وسيلة لاختيار القادرة وتدربهم ٠ والقوة هنا لا تؤدى الى المشاركة الواسعة النطاق بقدر ما تؤدى الى تركيز القوة من أجل ترشيد عملية اصدار القرارات ٠ فحق الانتخاب العام لا يغير مما أسماه فيبر « بقالون الأعداد الصغيرة » والذى يعنى أن أمور السياسة تقع دائما فى أيدى جماعات صغيرة أو قلة من الافراد لايسمحون للآخرين أن يندمجوا فى السياسة الا بالدرجة التى يكشفون بها عن تأييدهم لهم ٠ ولقد سار شومبيتر Schumpeter وفق نفس الرأى عندما أكد أن الديموقراطية ليست غاية فى حد ذاتها ، وانما منهج أو وسيلة يتم من خلالها تحقيق قدر من الاتفاق العام للوصول الى قرارات سياسية معينة ٠ وفى هذه الحالة لاتصبح الحكومة حكومة شعب، وانما حكومة يوافق عليها الشعب ٠ ولقد دفع هذا الرأى الى تنمية الاتجاه نحو فهم الديموقراطية على أنها تحكم للصفوة أو لمجموعة من الصفوات ٠ فقد ذهب بلامناتز Plamenatz الى أن المجتمع الجماهيرى الذى تتحكم فيه مجموعة من الصفوات لايعنى غياب الديموقراطية ، ولا يعنى تحكما من أعلى فى الافراد ٠ كما ذهب جيرفانى سارتورى Giovanni Sartori الى أن مفتاح بقاء الديموقراطية يوجد فى أيدى الصفوة الحاكمة وهى صفوة تستمد قوتها من تفوق معترف به ٠ انظر :

David Beetham, **Max Weber and the Theory of Modern Politics**, George Alan and Unin LTD., London, 1974. pp. 96—106. T. Schumpeter, **Capitalism, Socialism and Democracy**, Harper and Row, Publishers, Inc., New York, 1947, p. 242., J. Plamenatz, «Electorical studies and Democratic Theory», **P.S.**, No. 6, 1058, p. 1—9., G. tori, **Democratic Theory**, Detrit, 1962, p. 112.

لا شك أن الصياغة التعددية للممارسة السياسية توحى بوجود نسق ديموقراطى مفتوح يشارك فيه كل الافراد بطريق مباشر أو غير مباشر • ومع ذلك فان التركيز على المشاركة قد تضاءل أمام التركيز على الكفاءة فى اصدار القرارات السياسية • وقد كتب دال فى هذا الصدد يقول : « يبدو ان ما نطلق عليه الديموقراطية ـ وهى نسق لاصدار القرارات يستجيب فيه القادة بشكل أو بآخر لتفضيلات غير القادة ـ يمكن أن تستمر مع وجود مستوى منخفض نسبيا من مشاركة المواطنين • ولذلك فانه من الخطأ أن نقول ان المشاركة الواسعة النطاق للمواطنين ، هى احد الشروط الضرورية لقيام الديموقراطية » (٤٤) • ويشير هذا النص الى أن أهمية الديموقراطية لا تكمن فى المشاركة وانما فى نوعية القرارات التى يصدرها النسق ودرجة أدائه الوظيفى • ويتطلب هذا أن تكون نوعية الافراد الذين يتحكمون فى النسق على درجة عالية من الكفاءة ، بحيث يستجيبون لتفضيلات الجماهير • ولهذا يفضل دال مصطلح النظام التعددى Polyarchy ليصف مثل هذا النسق الديموقراطى بدلا من مصطلح الديموقراطية Democracy على أساس ، أن المصطلح الأول يتضمن الحكم بواسطة أقليات متخصصة يتم انتخابها • وهذا النظام لايعتبر نظاما ديكتاتوريا ، فالفرق بين النظام الديكتاتورى والنظام التعددى هو الفرق بين حكم الاقلية وحكم الاقليات (٤٥) • فالنظام التعددى هو نظام ديموقراطى جديد يتجاوز النظام الديموقراطى القديم القائم على الاختيار الفردى والمنافسة الحرة والذى يعد نموذجا مثاليا لا يمكن تحقيقه فى الواقع • انه نظام واقعى يهتم باصدار القرارات السياسية وبكفاءة هذه القرارات • وهذا النظام الواقعى لا يجب ان يرتبط بصورة مثالية للديموقراطية (٤٦) •

---

(٤٤) R. Dahl, Hierarchy : **Democracy and Bargaining in Politics and Economics**, through D. Pickless, **Democracy**, B.T.. Botsford LTD., London, 1970, p. 16

(٤٥) R. Dahl, **Preface to Democratic Theory**, Phoenix Book, University of Chicago Press, 1963, p. 133.

(٤٦) R. Dahl. **After the Revolution : Authority in a good Society**, Yale University Press, 1970, p. 4.

وهكذا ، لم يستطع دال أن يبتعد عن فكرة الصفوة التى بدأ بنقدها ، واضطر فى النهاية الى تقديم تبرير لنظام ديموقراطى يسمح بوجود صفوات ديموقراطية فى مجتمع لايهتم بالمشاركة السياسية بقدر ما يهتم بنجاح أدائه الوظيفى ، وربما كان هـــذا هو السبب فى أن يتبنى بعض من يؤمنـــون بالديموقراطية والتعددية مفهوم الصفوة وأن يضعوه فى صياغة وظيفيـــة صريحـــة . والمثـــال الطرازى على ذلك دراســـة ســـوزان كيلر S. Keller التى صدرت بعد عامين من نشر كتاب دال عن مدينة نيوهافن (٤٧) .

انتقدت سوزان كيلر نظرية الصفوة لانها فشلت فى أن تميز بين أنماط مختلفة للصفوات ، كما فشلت فى أن تميز بين دوافع الافراد الذين يسعون الى الانضمام للصفوة وبين دور الصفوة فى حياة المجتمع ، كما فشلت فى التفرقة بين المسئوليات الاجتماعية الموضوعية للصفوات والمكاسب الذاتيـــة التى يحققها أعضاء هذه الصفوات (٤٨) . وتنهج سوزان كيلر نهجا دوركايميا فى التدليل على ظهور صفوات عديدة فى المجتمع الحديث حلت محل الطبقـــة الارستقراطية القديمة . فمن العمليات التى أدت الى ظهور مجتمع تتحكم فيه صفوات عديدة بدلا من فئة واحدة : نمو السكان ، ونمو التخصص المهنى ، ونمو التنظيمات الرسمية والبيروقراطية ، ونمو التباين الاخلاقى (٤٩) . ويختلف وجود الصفوة باختلاف درجة تطور المجتمع : ففى المجتمعات الصغيرة المتجانسة تعبر الصفوة عن الوعى الاخلاقى للجماعة وعن المشاعر الأخلاقيـــة العامة ، أما فى المجتمعات الاكثر تعقيدا فان الصفوة تعبر عن الوعى الجمعى أيضا ولكن بشكل يكشف عن قدر من التباين .

وفى المجتمع الغربى الحديث الذى حقق قدرا كبيرا من التباين البنائى الوظيفى بين وحداته الأساسية تتنوع فئات الصفوة بتنوع مكونات البناء الاجتماعى والوظائف الحيوية التى يجب أن يؤديها هذا البناء ، كما تتنوع

---

(٤٧) S. Keller, **Beyond the Ruling Class : Strategic Elites in Modern Society**, Radom House, New york 1963.

(٤٨) Ibid., p. 20—22.

(٤٩) Ibid., pp. 65—76.

الأصول التى تنحدر منها الصفوة • وبناء على ذلك تؤكد سوزان كيلر على أن جماعات الصفوة تنتمى الى كل الطبقات خاصة الطبقة الوسطى من ذوى التعليم العالى ، مع تزايد أعداد الذين ينتمون الى الطبقة الدنيا باستمرار • كما تؤكد على تعدد أسس المكانة لجماعات الصفوة التى تتراوح بين المكانة الموروثة والمكانة المكتسبة ، فضلا عن التعليم والنجاح فى ممارسة الاعمال المهنية وغير المهنية • وتنعكس هذه الأصول المتعددة فى تنوع فئات الصفوة ذاتها وتعدد وظائفها (٥٠) •

وتستخدم سوزان كيلر نموذج الوظائف الأربعة عند بارسونز فى تبيان الوظائف المنوطة بالصفوة فى المجتمع • فالصفوة ليست ضرورة تاريخيـــة فحسب ، وليست نتاج ظروف موضوعية فى المجتمع فحسب ، وانما هى مطلب وظيفى لاداء الانساق الاجتماعية • فلابد ان يظهر فى المجتمع بعض الافراد الذين يضطلعون بمسئولية ترجمة المطالب الوظيفية الى قواعد يمكن تطبيقها • وجماعات الصفوة هى الافراد الذين يضطلعون بهذه المهمة • وكل جماعة من هذه الجماعات تضطلع بوظيفة من الوظائف الأساسية للنسق • فالصفوة السياسية تأخذ على عاتقها وظيفة تحقيق الهدف ، أما وظيفة التكيف فانها ترتبط بالصفوة الاقتصادية ، والصفوة العسكرية ، والصفوة الدبلوماسية • والصفوة العلمية • وتؤدى الصفوة الدينية والفكرية من الفلاسفة والمربين وظيفة التكامل ، وأخيرا تضطلع الصفوة الفنية من الفنانين المرموقين ونجوم السينما والقائمين بدور الترفيه العام بوظيفة المحافظة على النمط وضبط التوتر (٥١) •

ويتضح من صياغة سوزان كيلر كيف أصبح مفهوم الصفوة مفهوما محوريا فى التحليل الوظيفى ، بالرغم من أن بعض الباحثين المروجين لفكرة انتشار القوة وتعددها قد ينكرون ذلك • كما يتضح أيضـــا كيف أن هذا التحليل الذى قدمته كيلر يعد امتدادا لما توصل اليه دال ، بل انه يذكر صراحة

---

(٥٠) Ibid., pp. 204—215.

(٥١) Ibid., pp. 95—98.

ما توصل اليه دال وزملاؤه ضمنا وان ابتعدوا عن التصريح به • فأسلوب التحكم فى صياغة كيلر ودال هو أسلوب غير استبدادى ، وانما هو تحكم وظيفى يؤدى الى دعم الاداء الوظيفى للنسق وزيادة قدرته على تحقيق أهدافه العليا ، وذلك من خلال القرارات الحكيمة التى تتخذها جماعات الصفوة • ولكن يظهر هنا سـؤال على جانب كبير من الأهميـة • اذا كان النسـق الديمقراطى مفتوحا أمام أى جماعة سياسية لتصبح جماعة صفوة من خلال استغلال مصادرها السياسية فى التأثير على القرارات ، أو فى الاداء الوظيفى للنسق ، واذا كان هذا النسق يعمل من خلال سيطرة وظيفية لجماعات دون الجماعات الأخرى ، ألا يمكن لهذه الجماعات المسيطرة أن تعزل الجماعات الأخرى عزلا ؟ وأكثر من هذا ألا يمكن لهذه الجماعات أن تشكل عملية اصدار القرارات وفق مصالحها بحيث تعطى أولوية للقرارات التى تحقق هذه المصالح ؟ ألا يمكن لهذه الجماعات أن تخلق بينها ضربا من التماسـك يجعلها تستقل بالتحكم فى النسق على عكس ما ذهب دال ؟ كل هذه الأسئلة وغيرها هى التى أدت الى ظهور وجهات نظر أخرى تنتقد هذه الوجهة من النظر فى صياغات اقتربت كثيرا من نقطة البداية عند ميلز • وسوف أعرض فى الفقرة التالية لاثنتين من وجهات النظر هذه •

رابعا : نقد التعددية : الوجهان الثانى والثالث للقوة :

فى عام ١٩٦٢ كتب بيتر باكراك Peter Bachrach ومـورتن بارتز Morton Baratz مقالا بعنوان « وجهـان للقـوة » (٥٢) ، كان له تأثير بالغ على تطور نظريات القوة والصفوة فيما بعد • وقد استهدف المقال نقد وجهة النظر التعددية فى فهم بناء القوة ، والتى أطلق عليها كاتبا المقال الوجه الأول للقوة • فلم يستطع دال وزملاؤه من علماء السياسة أن يفهموا الحقيقة كاملة عندما أبرزوا وجها واحدا من وجوه القوة وهو ذلك الذى يرتبط بالتأثير فى اصدار القرارات السياسية • فلم يفرقوا فى تلك الأخيرة بين الأهمية النسبية لبعض القرارات دون البعض الآخر ، وعلاقة ذلك بممارسة القوة

---

(٥٢) P. Bachrach & Morton BaratzZ «To faces of Power» A.P.S.R. Vol. 56, Dec. 1962.

فى المجتمع • فالحاكمون قد يفضلون بعض القرارات عن بعضها الآخر ، وقد يثيرون مسائل دون مسائل أخرى • بل انهم قد يمنعون المسألة من أن تصبح موضوعا يتخذ بشأنه قرار •

وبناء على هذا النقد بدأ حديث باكراك وبارتز عما أسمياه بالوجه الثانى للقوة • فالقوة لا تمارس فقط من خلال التأثير فى المسائل والقرارات السياسية ، وانما قد يحاول أولو القوة أن يخلقوا من القيم الاجتماعية والسياسية ومن الممارسات التنظيمية ما يحيل العملية السياسية الى الاهتمام فقط بالمسائل التى يرغبون فى اثارتها ، واتخاذ قرارات بشأنها • وأطلق باكراك وبارتز على هذه العملية « تعبئة التحيز » (٥٣) • Mobilization of bias ويستطيع أولو القوة من خلال هذه العملية أن يحجبوا المسائل الأساسية Key issues من الظهور على مسرح العمل السياسى ، وهنا تتحول هذه المسائل الى لامسائل non-issues وحتى عندما تفرض بعض المسائل نفسها ، فان أولى القوة قد يخلقون من القيم ومن الممارسات السياسية ما يؤدى الى عدم اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة • وهنا يتحول القرار الى لاقرار non-decision • وتستخدم الجماعة التى تتمتع بالقوة ـ فى خلق القيم والممارسات السياسية التى تؤدى الى تعبئة التحيز ضد الجماعات الأخرى ـ مظاهر كثيرة للتأثير ، مشتقة من القوة التى يتمتعون بها أصلا ، مثل السلطة والضغط واستخدام العنف وهى كلها مفاهيم متضمنة فى مفهوم القوة (٥٤) •

ويبدو أن فكرة تعبئة التحيز تقوم على افتراض مؤداه أن النسق التعددى قد يتحول فى لحظة من لحظاته الى نسق متحيز biasd system ضد بعض جماعاته المكونة ، الأمر الذى يترتب عليه حرمان هذه الجماعات من أن تحقق أهدافها ورغباتها طالما أن المسائل التى ترتبط بحياتها تتحول

---

(٥٣) Ibid, p. 948.

(٥٤) Bachrach and Baratz, «Decisions and Non-decisions : An Analytical Framework, A.P.S.R. Vol. 57, Sept. 1963, p. 6411.

الى لا مسائل ، والقرارات الى لا قرارات • وعلى النسق فى هذه الظروف أن يعيد تشكيل نفسه بحيث يظهر داخله من جديد ضرب من الاتفاق العام• ويظهر هذا الاتفاق العام من خلال عملية من المساومة أو المفاوضـــة تمكن الجماعة المحرومة من أن تبرز المسائل المتعلقة بها وتدخلها الى مســـرح الممارسة السياسية ، وعلى النسق أن يكيف نفسه مع هذه الظروف الجديدة• ولقد قدم باكراك وبارتز ـ نموذجا ـ تحليلا لوصف بناء القوة والعملية التى يتم من خلالها ظهور المسائل أو حجبها عن الظهور ، والأسلوب الذى يتحول به النسق الى نسق متحيز ، والعمليات التى تؤدى الى اعادة توزيع القيم فيه من جديد بحيث يظهر داخله نوع من الاتفاق (٥٥) • تمارس القـوة فى هذا النموذج فى موقف صراعى تتفاوض فيه جماعتان على توزيع القيم داخل مجتمع محلى أو تنظيم اجتماعى • تحاول الجماعة الاولى (ا) أن تحافظ على التوزيع الحالى للقيم كما هو ، بينما تحاول الأخرى (ب) أن تعيد توزيع القيم لأن التوزيع الحالى يسبب لها ضربا من ضروب الحرمان• ولا يظهر هذا الموقف الصراعى الا اذا ظهرت مسألة أساسية Key issue تهم الطرف المحروم فى علاقة الصراع • وفى هذه الحالة :

١ ـ تحاول الجماعة (ا) أن تعبىء النسق بالتحيز عن طريق وضع عقبات أمام اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة ، بينما تحاول الجماعة (ب) ـ ومن خلال اطر تنظيمية ـ أن تتغلب على الحواجز والعقبات التى تضعها (ا) أمام اصدار القرار الذى سوف يخفف فى النهاية من كمية المعاناة لدى هذه الجماعة •

٢ ـ وينتج عن هذا أن تتناول الجماعة (ا) عن جزء من موقفها بشأن بعض الأمور ، بحيث يتم التوصل الى حل وسط يرضى الطرفين •

---

(٥٥) ظهر هذا النموذج فى الفصل الرابع من الكتاب التالى :
Bachrach and Baratz, **Power and Poverty**, Oxford University Press, London, 1970
وقد قاما بتطبيقه على أحد المجتمعات الحضرية المحلية •

٣ ـ وفى هذه الحالة يظهر نوع من الاتفاق العام ، ولا يظهر أى صراع الا اذا ظهرت مسألة أساسية جديدة تكشف عن تحيز النسق ، بحيث يظهر الموقف الصراعى من جديد ٠٠ وهكذا ٠

ويبدو من هذه الصياغة أن الاتفاق العام هو الغاية النهائية المرجوة ، وأن النسق قادر دائما على حل تناقضاته الداخلية من خلال خلق مناطق للمفاوضة يتم من خلالها التوصـــل الى قرارات جمعية ٠ ورغم أن هـذه الصياغة قد قدمت بعض الافكار والمفاهيم الجديدة ، كمفهوم تعبئة التحيز ، ومفهوم اللامسألة ، ومفهوم اللاقرار ، الا أن اهتمامها بالتوصل الى اتفاق عام قد حال بينها وبين تجاوز التحليل التعددى تجاوزا تاما :

(ا) فالموافقة على صياغة دال ـ على أنها الوجه الأول للقوة ـ يمثل موافقة ضمنية على فكرة الصفوات الديموقراطية ، مع اضافة الفكرة التى مؤداها أن هذه الصفوات تستطيع أن تستخدم نفوذها لخلق موقف تحيز داخل النسق ٠

٢ ـ ان اضافة جماعات اخرى فى مواقف الصراع قد يفهم على أنه اذكاء لفكرة التعددية ، طالما أن الحرمان والمعاناة الواقعة على الجماعة سوف تنتهى بحل يرضى هذه الجماعة ٠

٣ ـ وأخيرا ، ألا يمكن أن يكون هذا الاجماع الذى ينتهى اليـــه موقف الصراع اجماعا زائفا ، بحيث تخلق الجماعة المسيطرة نفسها مجموعة القيم المتفق عليها ؟

من هذا المنطلق الأخير جاءت الصـياغة النظـرية الثانية والتى قدمها ســـتيفن لوكس (٥٦) Steven Lukes ٠ تقوم وجهـة نظر لوكس على نقد لتعددية دال (الوجه الأول للقوة) ، وتعددية باكراك وبارتز (الوجـه الثانى للقوة) ، مع تقديم وجهة نظره التى اعتبـــرت بمثابة الكشف عن

---

(٥٦) Steven Lukes, **Power : A Radical View**, The Macmillan Press LTD., London, 19744, reprinted 1976

للوجه الثالث للقوة • يقوم نقد لوكس للوجه الأول على نفس الاسس التى قام عليها نقد باكراك وبارتز لهذا الوجه تقريبا ، مع التركيز على انغماس دال وزملائه فى مزالق النزعة السلوكية • أما نقده للوجه الثانى فانه يقوم على الفكـــرة التى مؤداها أن هذه النظرة قـــد أهملت الصـــراع الخفى Latent conflict والمصـــالح الحقيقيـــة للجماعات المتنازعة ، الأمر الذى أدى بها الى الانتهاء بالحديث عن اتفاق عام على القيم • فالصراع الذى يقوم بين الجماعات المتصارعة على المسرح السياسى هو صراع ظاهر وملحوظ من وجهة نظر باكراك وبارتز ، ولكن هذا الصراع قد يستمر خفيا بعد ذلك بحيث تعمل الجماعة القوية على منع أى مسائل مستقبلية تخص الجماعة المقهورة من الظهور • وفى هذه الحالة فان الحديث عن امكانية الوصول الى اجماع عام على القيم بين الجماعات المتصارعة حديث غير منطقى • ذلك أن الجماعات المسيطرة قد تستطيع أن تستمر فى الصراع بطريقة خفية بحيث تمنع ما أطلق عليه لوكس المسائل المحتملة Potential issues التى تتصل بالمصـــالح الحقيقيـــة real interests للجماعة المقهورة من أن تظهر على المسرح السياسى • وأكثر من هذا فان الجماعة المسيطرة قد تستطيع ـ من خلال أساليبها الخاصة ـ أن تشكل ادراك الافراد ، وتفضيلاتهم ، ومعرفتهم، انها تستطيع باختصار ان تصنع الاتفاق أو تخلقه . وفى ضوء هذا يقرر لوكس أن رؤيته الراديكالية تقوم على الاعتقاد بأن النسق الذى يعمل ضـــد المصالح الحقيقية لبعض الجماعات دون الجماعات الاخرى ، قد يشكل رغبات وحاجات هذه الجماعات •

ويتضح من هذا أن الحديث عن اتفاق عام فى المجتمع لا يكشف عن وجود اتفاق حقيقى ، بل لابد لنا أن نتساءل عن مصدر وطبيعة هذا الاتفاق أصلا ، وهل هو اتفاق يحقق المصالح الحقيقية لكل الجماعات القائمة فى المجتمع أو أنه يعمل ضد مصالح بعضها ؟ الحقق أن رؤية ستيفن لوكس لبناء القوة تكشف عن أن الجماعة المسيطرة أو الجماعات المسيطرة تمارس ضربا من القهر ، لا بعد حـــدوث اتفاق عام ، وانمـــا قبل أن ينشـــأ هذا الاتفـــاق الزائف أصلا :

١ ـ فسيطرة أولى القوة على عملية اصدار القرارات السياسية لا يقتصر فقط على السيطرة على صناعة هذه القرارات ، وانما يمتد الى تحديد هذه القرارات أصلا • بمعنى تحديد أى من القرارات يدخل فى جدول الأعمال ، وأيها لا يدخل فى جدول الأعمال • وهو ما أطلق عليه لوكس « السيطرة على الأجندة السياسية »
Control over political Agenda

٢ ـ وبناء على ذلك ، فان الجماعات المسيطرة لا تحول فقط المسائل الى لا مسائل كما ذهب باكراك وبارتز ، وانما تتحكم فيما أطلق عليه لوكس المسائل المحتملة • وهى المسائل المتعلقة بالجماعات المقهورة والتى من المحتمل أن تظهر على المسرح السياسى • وفى هذه الحالة فان الحديث عن اتفاق عام حديث زائف ، طالما أن الجماعة المسيطرة تعمل دائما على ابعاد أى مسائل جديدة (محتملة) من الظهور •

٣ ـ ويستمر هذا الابعاد للمسائل المحتملة من خلال الصراع الكامن ، وفى غياب الصراع الظاهر الذى يختفى باختفاء المسألة المطروحة ، الذى يستهدف خلق الجو الذى يبعد المسائل المرتبطة بالمصالح الحقيقية للجماعات المقهورة من أن تثار •

٤ ـ ويرتبط ذلك كله بعملية خلق الاتفاق • فالجماعة المسيطرة تسعى الى اقناع الجماعات الأخرى ـ ومن خلال وسائل عديدة ترتبط بتحكم الجماعة المسيطرة فى البناء الاجتماعى أصلا ـ بان الوضع القائم يرتبط بتحقيق مصالحها ، بحيث تشكل رغباتها وحاجاتها فى حدود الاطار المتفق عليه •

وفى ضوء هذه الصياغة تصبح القوة أداة قهرية أكثر من كونها أداة لممارسة الديموقراطية • فالهدف النهائى لها هو تشكيل رغبات وحاجات الافراد لخدمة مصالح جماعة معينة على حساب مصالح جماعات أخرى • ورغم أن ستيفن لوكس لا يستخدم مفهومات الصفوة والطبقة ، الا انه نجح الى حد بعيد ، فى أن يحول الصياغة التعددية الى صياغة تقترب الى حد

بعيد من صياغة رايت ميلز ومن تأثروا به • بل ان اهتمامه بربط ممارسة القوة بالمسائل والقرارات والمصالح الحقيقية للجماعات المتصارعة قد أضاف بعدا جديدا الى صياغة ميلز وأتباعه • ذلك أن ربط بناء القوة بالمسائل والقرارات والمصالح الحقيقية من وجهة نظر راديكالية ، قد يساعد على تسهيل الصياغة الاجرائية لدراسة بناء القوة أو بناء الصفوة في المجتمعات المحلية •

خاتمة :

يتضح من الاتجاهات النظرية التى عرضت لها فى هذا الفصل أن مفهوم الصفوة ومفهوم الطبقة قد ظهرا على طرفى نقيض • والحق أن هذا التناقض كان يرتبط بالتناقض العام الذى ظهر بين تيارات علم الاجتماع فى القرن التاسع عشر ، والذى ترك آثاره على تطور العلم حتى يومنا هذا • وفى هذه الظروف بدا مفهوم الصفوة وكأنه يجب مفهوم الطبقة ويتجاوزه ، والعكس بالعكس • غير أن اعادة قراءة الأعمال الكلاسيكية لرواد علم الاجتماع قد خلقت تقاربا بين المفهومين لم يكن من المقصود احداثه • بحيث أصبح المفهومان مفهومين محوريين فى تحليل بناء القوة وبناء الصفوة وترتب على ذلك الاعتقاد بأنه لا يمكن فهم البناء السياسى وما يمارس داخله من أشكال للقوة من خلال رؤية أحادية ، من حيث أن هذا الفهم يتطلب فهما للجماعات السياسية ، وأشكال الصراع الكامن والظاهر بينها ، ومصالحها ، وأهم من ذلك كله علاقة هذه الجماعات بالبناء السياسى ككل •

والسؤال المطروح الان : ما هى علاقة هذه الاتجاهات بفهم البناء السياسى والجماعات السياسية فى مجتمعات العالم الثالث ؟ سوف تهتم الفصول القادمة بهذا الموضوع،ولكن لابد من التنويه هنا الى أنه من المتوقع أن تمتد بعض هذه الاتجاهات دون الأخرى الى تحليل هذا البناء السياسى وهذه الجماعات السياسية فى بلدان العالم الثالث ، كما سيتضح لنا من الفصول التالية • وهذا يفرض علينا أن نحاول الاستفادة ـ فى أثناء صياغة الفروض النظرية والاجراءات المنهجية لهذه الدراسة ـ بالمفاهيم والافكار التى لم تجد مكانا بين النظريات التى حاولت تفسير البناء الاجتماعى السياسى لمجتمعات العالم الثالث •